

21 November 2023

Original: Arabic/English/French

**Conference of the States Parties to the United
Nations Convention against Corruption**

Tenth session

Atlanta, United States of America, 11–15 December 2023

Item 8 of the provisional agenda*

**Conference room paper submitted by the Government of
Morocco: Rabat Declaration****

* CAC/COSP/2023/1.

** The present document is processed in the form and the languages in which it was received.



إعلان الرباط:

لتعزيز تدابير الوقاية من الفساد من أجل آفاق جديدة للتنمية والعدالة والاستقرار

نحن، رؤساء وممثلي الهيئات الوطنية المعنية بالوقاية من الفساد ومحاربهه وممثلي المجتمع المدني وعالم الأعمال بالدول الإفريقية، المجتمعين بالرباط، بالمملكة المغربية، يومي 24 و 25 أكتوبر 2023،

نؤكد اقتناعنا الراسخ بأن الفساد ظاهرة عبر وطنية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية لها انعكاسات سلبية على التنمية والإنصاف والعدالة الاجتماعية، وتقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية والأخلاقية والعدالة، وسيادة القانون، وتضعف استقرار الدول والمجتمعات؛

نقر بأن التعاون الدولي يشكل رافعة فعالة وأساسية لتعزيز الوقاية من الفساد، عبر تبادل التجارب والممارسات الفضلى بين مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بالوقاية من الفساد ومحاربهه؛

نسترشد بالمعايير والاتفاقيات الدولية التي وضعها المنتظم الدولي لتطويق ظاهرة الفساد، سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن الوقاية من الفساد ومكافحته؛

نؤكد على أن مناهضة كل أشكال الفساد شأن مجتمعي متعدد الأبعاد وذو طابع شمولي، يقتضي انخراط جميع مكونات المجتمع في إطار رؤية موحدة وعمل يقوم على التعبئة الجماعية وتكامل مؤسساتي مبني على ترابط قوي بين الأدوار والمسؤوليات؛

نؤكد اقتناعنا بأن الفساد يمس ثقة المستثمرين ومناخ الأعمال، ويؤثر سلبا على الجاذبية الاقتصادية للدول، مما يجعل القطاع الخاص فاعلا أساسيا في تجسيد مجهودات الوقاية من الفساد ومحاربهه؛

نؤكد على الدور الأساسي للمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات التكوين والبحث والقطاع الخاص، كقوى اقتراحية وجهات فاعلة؛

نسجل أن محاربة الفساد تقتضي استراتيجيات شاملة تقوم على التربية والتحسيس والرصد ومحاربة الإفلات من العقاب، وأن الوقاية، ومن خلال المجال الواسع التي تغطيه، تشكل الأساس المتين لتجفيف بؤر الفساد، والمدخل الذي يمنح المصدقية والفعالية للأبعاد الأخرى؛

نذكر بأن الالتزام بالوقاية من الفساد ومحاربهه يندرج ويساهم وينهل من قضايا الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون على جميع المستويات؛

نؤكد أيضا أن الوقاية من كافة أشكال الفساد تشكل أولوية ومسؤولية تتطلب التزاما وإرادة سياسية قوية، وتعبئة وانخراط كافة مكونات المجتمع والمؤسسات في إطار الالتئائية والتعاوض لجعل هذه الظاهرة تنحو في اتجاه تنازلي قوي، يمهد السبيل نحو تنمية شاملة ودمجة ومستدامة لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية،

نستحضر أحكام القرار 3/4 الذي يحمل عنوان "إعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد" المعتمد خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة بمراكش في الفترة من 24 إلى 28 أكتوبر 2011، والقرارات المعتمدة في إطار متابعة هذا الإعلان، ونشيد بالجهود المبذولة والتقدم المحرز في هذا المجال؛

نعلن عن تعبئة جماعية من أجل إعطاء نفس جديد لهذا الإعلان وفق مايلي:

إطار شامل واستراتيجي

1. تؤكد أهمية ونجاعة التدابير الوقائية للحد بشكل ملموس، ولا رجعة فيه، من ظاهرة الفساد وآثارها، من خلال وضع جيل جديد من سياسات واستراتيجيات الوقاية من الفساد، بأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس، تأخذ بعين الاعتبار الأشكال الجديدة من الممارسات غير المشروعة والجرائم المالية، وتستحضر سياق الأزمات العالمية؛
2. تؤكد من جديد أهمية إحداث آليات لجمع وقياس وتحليل البيانات لبناء معرفة موضوعية لظاهرة الفساد، وتطوير مؤشرات ملائمة للقيام بتقييم دوري للآليات القانونية والتدابير الإدارية، وبشكل عام السياسات العامة، وكذا استراتيجيات مكافحة الفساد، بهدف مواكبة تطورها وتوجيهها نحو تحقيق آثار إيجابية وملموسة من قبل المواطنين وعالم الأعمال؛

دولة القانون

3. نعتبر أن الوقاية من الفساد ومحاربه، كأحد الأبعاد الأساسية لدولة القانون، تتطلب أن تتمتع السلطات والمؤسسات والهيئات التي تتولى هذه المهمة بالاستقلالية، وأن تتوفر على الموارد والكفاءات الضرورية للقيام بمهامها بفعالية، وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له؛
4. نوصي بإيلاء اهتمام خاص لتعزيز النزاهة لدى مكونات منظومة العدالة، من خلال تدابير خاصة للوقاية من الفساد ومحاربه؛
5. نشجع تعزيز المنظومة القانونية الجنائية ذات الصلة بشفافية الحياة العامة والزجر وذلك بتطوير التشريعات، خاصة تجريم الإثراء غير المشروع وربطه بالتصريح الإلزامي بالامتلاكات. وإدراكا لأهمية هذه الأبعاد، نعتبر أن استخدام الأدوات المبتكرة والتكنولوجية الحديثة شرط للنجاح؛
6. تؤكد ضرورة تهييء البيئة الضامنة لنجاعة محاربة تضارب المصالح وإرساء البعد الوقائي لتأطير ومعالجة وضبط ومعاينة هذه الممارسات وتقوية وتصحيح البعد الجزري لردع النتيجة الإجرامية لوضعيات تضارب المصالح؛
7. نحث على تعزيز الشفافية والوقاية بالردع، من خلال إخبار العموم عن حالات الفساد والتدابير المتخذة لمعاينة مرتكبيها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
8. نشجع تبادل التجارب والمعلومات بين السلطات والمؤسسات المعنية بالوقاية من الفساد ومحاربه، على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، ونشجع التعزيز المتبادل للكفاءات والخبرات في ميدان جمع وتحليل وإدارة البيانات وإعداد سياسات الوقاية من الفساد؛

ثقافة النزاهة

9. ننوه بمختلف المبادرات وبالتقدم المحرز في تطوير الأدوات البيداغوجية حول مفاهيم ومبادئ النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربه، ونحث على إثرائها بمبادرات أخرى وتعزيزها على مختلف المستويات؛
10. ندعو إلى تطوير برامج تكوين حول المفهوم النظري والعملية للفساد في كل مستويات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ودمجها في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للوقاية من الفساد؛

الشفافية وإصلاح المرفق العمومي

11. نجدد اقتناعنا بأن الوقاية من الفساد أمر لا مناص منه لضمان خدمة عامة مطابقة لمبادئ النجاعة والشفافية والإنصاف. والشيء نفسه بالنسبة لتوظيف الموارد في الإدارة، وتوجيه جهودها نحو الاستجابة لاحتياجات المواطنين وانتظاراتهم المشروعة، في إطار تعزيز النزاهة والأمانة والمساءلة، واحترام مدونات سلوك الموظفين العموميين؛
12. تؤكد ضرورة الاستمرار في تحسين شفافية تدبير الشؤون العامة، سيما من خلال اعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومات المفتوحة لجميع المواطنين والميسرة بوسائل مبتكرة وتكنولوجية؛
13. نحث على تشجيع إنشاء برامج خاصة بالنزاهة في الهيئات والمؤسسات العامة، مع مراعاة خصائص ولايتها، وإدخال قواعد الأخلاق والسلوك التي تمكن، من بين أمور أخرى، من الوقاية وإدارة تضارب المصالح؛

14. ندعو إلى اعتماد مساطر وإجراءات إدارية تضمن التجاوب في الخدمات العامة والمصدقية وتحسين التنظيم والمساءلة والشفافية والحياد على مستوى المرافق العمومية؛

15. نشجع اعتماد مقاربات مبنية على خرائطية لمخاطر الفساد، تمكن من تحديد ووضع التدابير القادرة على الوقاية من الفساد والحد من عواقبه؛

عالم الأعمال

16. نشجع تقوية قنوات الحوار بين القطاعين العام والخاص لتعزيز العمل المشترك وخلق مناخ أعمال خال من الممارسات الفاسدة وموجه نحو الشفافية والنزاهة والمنافسة النزيهة؛

17. نؤكد من جديد أهمية اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الفساد في القطاع الخاص واعتماد مدونات قواعد السلوك ومقاربة الامتثال لمعايير مكافحة الفساد؛

18. نعتز بالمساهمة الكبيرة التي تقدمها مكونات عالم الأعمال في الوقاية من الفساد والتبليغ عنه، ونشجع على وضع آليات وإجراءات تمكن من إزالة العقبات التي تعترض الاستثمار المنتج والولوج العادل للطلبات العمومية، بما في ذلك تعزيز أحكام مكافحة الفساد في العقود والأسواق؛

19. نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تسريع الإصلاحات الإدارية على مستوى تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والوصول إلى المعلومات والتحول الرقمي، وكذا توفير آليات فعالة وسهلة الولوج لتقديم الشكايات؛

20. نشجع تطوير مأسسة الحكامة المسؤولة في المقاولات واعتماد التدابير التي تعزز النزاهة في المقاولات العامة، سيما من خلال آليات للاحصاء والتقييم والتقليص الفعال من مخاطر الفساد؛

المجتمع المدني والشباب

21. نؤكد من جديد الدور المركزي للمجتمع المدني والشباب في التوعية والتثقيف والدعوة لتعزيز الشفافية والنزاهة والمشاركة في تحديد مواطن الفساد واتخاذ تدابير الوقاية ذات الصلة؛

22. نحث على ضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني بمختلف مكوناته، من أفراد وجماعات ومنظمات غير حكومية وجمعيات، في الوقاية من الفساد ومحاربه، ونشجع كل المبادرات الرامية إلى تقوية القدرات لدى هذه الوحدات؛

23. نشجع على تمثيلية الشباب والمرأة في مسار إعداد واتخاذ القرار أو التشاور عند إعداد الإصلاحات ذات الصلة بمحاربة الفساد.

24. نشجع تمثيل الشباب والنساء في عملية إعداد وصنع القرار أو التشاور عند وضع الإصلاحات المتعلقة بمحاربة الفساد؛

25. ندعو إلى مأسسة إطار للتبادل بين سلطات محاربة الفساد والمجتمع المدني؛

26. نعلن عن أهمية تعبئة الشباب وتقدير مساهماتهم، من أجل تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية وتعزيز جبهة رفض الممارسات الفاسدة، سيما من خلال مبادرات من نوع GRACE التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

Rabat Declaration

Towards reinforcing measures for the prevention of corruption to open up new perspectives on development, equity, and stability

We, the Presidents of National Authorities and Institutions in charge of Preventing and Fighting against Corruption, Representatives of civil society and the private sector in Africa, gathered in Rabat, the Kingdom of Morocco, on October 24th and 25th, 2023,

Convinced that corruption is a transnational phenomenon with economic, social, and political dimensions, and multiple adverse impacts on development, equity, and social justice. It undermines institutions and values of democracy, moral values and justice, and the rule of law and threatens the stability of States and societies;

Committed to making international cooperation an effective lever of crucial importance in strengthening the prevention of corruption, through the sharing and the exchange of practices and expertise between authorities and institutions in charge of the fight against corruption;

Referring to the instruments implemented by the international community to reduce the phenomenon of corruption, in particular, the United Nations Convention against Corruption and the African Union's Convention on Preventing and Combating Corruption;

Reaffirming that the fight against corruption is a global and multidimensional issue for society as a whole, requiring the involvement of all stakeholders, with a shared vision and an action based on collective mobilization and an institutional complementarity, marked by a strong articulation of roles and responsibilities;

Convinced that corruption affects investors' confidence and the business environment and therefore weighs negatively on the country's economic attractiveness, making the private sector a leading actor in the efforts of prevention and fight against corruption;

Emphasizing the important role of civil society, the media, the academia, as well as the private sector, as relevant proposal forces and stakeholders;

Stressing that the fight against corruption requires holistic strategies that involve education, awareness raising, detection, fight against impunity, and prevention, the latter, through the vast field it covers, represents a solid foundation for drying up corruption hotbeds, which gives credibility and effectiveness to the other dimensions;

Recalling that preventing and combating corruption are part of, contribute to, and are nourished by the defence of human rights, democracy, and the rule of law at all levels,

Reaffirming again that the prevention of corruption in all its forms is a priority and a responsibility, which requires a strong political commitment and determination, involvement, and adherence of all the components of society and institutions, within a framework of convergence and synergy to firmly set the phenomenon on a downward trend and pave the way for sustained, inclusive and sustainable development, for the current and future generations,

Recalling the provisions of the resolution 4/3 entitled “**Marrakech Declaration on the prevention of corruption**”, adopted during the 4th session of the Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption, held in Marrakech from 24 to 28 October 2011, as well as the resolutions adopted on the follow up of this Declaration, and welcoming the efforts made and the progress achieved in this regard;

We mobilize for a new impetus through the present declaration, and we:

Global and Strategic Framework

1. Emphasize the importance and the relevance of the preventive measures in significantly and irreversibly reduce corruption and its fatal consequences, by implementing a new generation of policies and strategies to prevent corruption, with clearly defined and measurable objectives, that consider new forms of illicit practices and financial crime, as well as the context inherent in global crises;
2. Reaffirm the importance of setting up mechanisms for data collection, measurement, and analysis for a better understanding of the phenomenon of corruption, and the development of relevant indicators to carry out a periodic evaluation of the legal instruments, administrative measures, and more generally public policies as well as anti-corruption strategies, to focus and guide towards more positive and perceptible impacts by citizens and business community;

Rule of law

3. Recognize that the prevention and fight against corruption is an important aspect of the rule of law, which requires that the authorities, institutions, and bodies entrusted with this mission, have the independence, resources, and skills, to carry out their duties effectively, free from any undue influence;
4. Recommend that special attention be given to strengthening integrity in all components of the justice system, through specific measures of preventing and fighting corruption;
5. Encourage the reinforcement of the arsenal of transparency in public life and deterrence, through the development of legislation, particularly concerning illicit enrichment, in conjunction and complementarity with the compulsory declaration of assets. Aware of the scale of the task, we believe that the use of innovative and technological solutions is a prerequisite for success;
6. Highlight the need for an enabling environment to prevent and deal with conflicts of interest, as well as the implementation of dissuasive sanctions capable of strengthening the prevention of illicit behaviour that may arise from such conflicts of interest;
7. Encourage the strengthening of transparency and prevention through deterrence, by keeping the public informed of cases of corruption and the measures taken for the punishment of the offenders, in accordance with the applicable regulations;
8. Encourage the exchange of experience and information between authorities and institutions involved in preventing and fighting corruption, at regional, continental, and international levels, and the mutual reinforcement of skills and expertise in data collection, analysis, and management, and in the development of policies to prevent the phenomenon and its various manifestations;

Culture of integrity

9. Welcome the initiatives and progress made in the development of educational tools on the concepts and principles of integrity and on the prevention of and fight against corruption, and urge that they be enriched by other initiatives and promoted, at various levels;
10. Support the promotion of conceptual and practical training at all levels of the public and private sectors and civil society, and call for its integration into national anti-corruption strategies and plans;

Transparency and reform of public services

11. Are convinced that preventing corruption is crucial for ensuring public service compliance with the principles of efficiency, transparency, and fairness. The same applies to the recruitment of administrative resources, the orientation of their efforts towards satisfying the legitimate needs and expectations of citizens, within a framework for promoting integrity, honesty and accountability, and respect for codes of conduct for public officials;
12. Insist on the need to continue improving transparency in the management of public affairs, notably through the adoption of and respect for the right of access to information, available to all citizens and facilitated by innovative and technological means;
13. Encourage the implementation of specific integrity programs in public bodies, considering their characteristics and mandates, and introduce rules of ethics and conduct to prevent and manage, inter alia, conflicts of interest;
14. Call for the adoption of procedures for guaranteeing the responsiveness, reliability, better regulation, accountability, transparency and impartiality of public services;
15. Encourage the adoption of approaches based on the mapping of corruption risks, leading to their identification and the implementation of appropriate measures capable of preventing and avoiding their consequences.

Business community

16. Encourage the strengthening of public-private dialogue to act jointly in favour of a business environment free from corrupt practices and oriented towards transparency, integrity, and fair competition;
17. Reaffirm the importance of taking measures to prevent corruption in the private sector and the adoption of codes of conduct and compliance with anti-corruption standards;
18. Recognize the major contribution of all the business community's components in preventing and denouncing acts of corruption, and encouraging the implementation of mechanisms and actions to remove obstacles to productive investment and fair access to public procurement, including the strengthening of anti-corruption provisions in contracts and procurement;
19. Reaffirm the imperative need to accelerate administrative reforms in terms of simplification of procedures, access to information, and digital transformation, as well as the provision of effective and accessible appeal mechanisms;
20. Encourage the institutionalization of responsible corporate governance and the adoption of measures that promote integrity in public companies, notably through effective mechanisms for identifying, evaluating, and mitigating corruption risks;

Civil Society and Youth

21. Reaffirm the central role played by civil society and youth in raising awareness, education, and advocacy for the promotion of transparency, integrity, and participation in the identification of corruption hotbeds and related preventive measures;
22. Emphasize the need to strengthen the foundations of the rule of law, the consolidation and protection of freedoms, and the action of civil society against corruption;

23. Stress the necessity to reinforce the participation of civil society; and its various components, in preventing and combating corruption, at all the stages of the process, from the design of policies and strategies to prevent corruption, to their evaluation and reframing. To this end, we encourage initiatives aimed at strengthening the capacities of those entities;
24. Encourage the representation of youth and women in the decision-making and consultation process, when developing anti-corruption reforms;
25. Call for the institutionalization of an exchange framework between anti-corruption authorities and civil society;
26. Declare the importance of mobilizing young people and showcasing their contributions, to promote a culture of probity and transparency and to strengthen the front against corrupt practices, notably through UNODC GRAC.

DECLARATION DE RABAT

En faveur du renforcement des mesures de prévention de la corruption pour de nouveaux horizons de développement, d'équité et de stabilité

Nous, Présidents et représentants des Autorités et Instances Nationales de Prévention et de Lutte contre la Corruption, les représentants de la société civile et le monde des affaires en Afrique, réunis à Rabat, au Royaume du Maroc, les 24 et 25 octobre 2023,

Convaincus que la corruption est un phénomène transnational à dimensions économiques, sociales et politiques, ayant de multiples impacts néfastes sur le développement et sur l'équité et la justice sociales. Elle porte atteinte aux institutions, aux valeurs démocratiques, aux valeurs morales et à la justice. Elle compromet l'Etat de droit et fragilise la stabilité des Etats et des sociétés ;

Engagés pour faire de la coopération internationale un levier efficace d'une importance cruciale pour renforcer la prévention de la corruption, à travers le partage et l'échange des pratiques et des expertises entre les autorités et institutions en charge la lutte contre la corruption ;

Se référant aux instruments mis en œuvre par la communauté internationale en vue de réduire le phénomène de la corruption, notamment la Convention des Nations Unies contre la Corruption et la Convention de l'Union Africaine pour la Prévention et la Lutte Contre la Corruption ;

Réaffirmant que la lutte contre la corruption est une affaire sociétale à portée globale et multidimensionnelle, nécessitant l'implication de l'ensemble des parties prenantes, avec une vision partagée et une action qui s'inscrit dans la mobilisation collective et la complémentarité institutionnelle, marquée par une articulation forte des rôles et des responsabilités ;

Convaincus que la corruption affecte la confiance des investisseurs et l'environnement des affaires et pèse en conséquence négativement sur l'attractivité économique des pays, rendant ainsi le secteur privé un acteur incontournable dans la concrétisation des efforts de prévention et de lutte contre la corruption ;

Insistant sur le rôle important de la société civile, des médias, du monde de l'enseignement et de la recherche et du secteur privé, comme force de proposition et parties prenantes de l'action ;

Soulignant que si la lutte contre la corruption exige des stratégies holistiques qui font intervenir l'éducation, la sensibilisation, la détection, la lutte contre l'impunité et la prévention, cette dernière, à travers le vaste domaine qu'elle couvre, représente le socle solide pour assécher les foyers de corruption, qui donne de la crédibilité et de l'efficacité aux autres dimensions ;

Rappelant que la prévention et la lutte contre la corruption, s'inscrivent, concourent et se nourrissent de la défense des droits humains, de la démocratie et de l'état de droit à tous les niveaux,

Réaffirmant encore que la prévention du phénomène de la corruption sous toutes ses formes est une priorité et une responsabilité qui requière un engagement et une détermination politique forte, la mobilisation et l'adhésion de toutes les composantes de la société et des institutions, dans un cadre de convergence et de synergie pour inscrire fermement le phénomène dans une tendance fortement baissière et libérer la voie vers un développement soutenu, inclusif et durable, au profit des générations, actuelle et à venir ,

Rappelant les dispositions de la résolution 4/3 intitulée « **Déclaration de Marrakech sur la prévention de la corruption** », adoptée lors de la 4^{ème} Session de la Conférence des Etats parties à la Convention

des Nations contre la Corruption qui s'est tenue à Marrakech du 24 au 28 octobre 2011, ainsi que les résolutions adoptées dans le cadre du Suivi de cette Déclaration, et se félicitant des efforts consentis et le progrès réalisé en la matière ;

Nous nous mobilisons pour un nouvel élan à travers la présente déclaration, et nous :

Cadre global et stratégique

1. Insistons sur l'importance et la pertinence des mesures préventives pour réduire de façon significative et irréversible le phénomène de la corruption et ses conséquences fatales, en mettant en place une nouvelle génération de politiques et de stratégies de prévention de la corruption, avec des objectifs clairement définis et mesurables, qui tiennent compte des nouvelles formes de pratiques illicites et de criminalité financière, ainsi que du contexte inhérent aux crises mondiales ;
2. Réaffirmons l'intérêt de la mise en place de mécanismes de collecte, de mesure, d'analyse de données pour une meilleure connaissance du phénomène de la corruption, et le développement d'indicateurs pertinents pour évaluer périodiquement les instruments juridiques, les mesures administratives et plus généralement les politiques publiques ainsi que les stratégies anti-corruption, en vue d'accompagner leur cadrage et orientation vers plus d'impacts positifs et perceptibles par les citoyens et le monde des affaires ;

Etat de droit

3. Considérons que la prévention et la lutte contre la corruption, est une dimension importante de l'Etat de droit, qui exige que les autorités, les institutions et les organes à qui est confiée cette mission, soient dotés de l'indépendance et des moyens et compétences nécessaires, pour s'acquitter efficacement de leurs fonctions, loin de toute influence indue ;
4. Recommandons d'accorder une attention particulière au renforcement de l'intégrité dans l'ensemble des composantes du système de la justice, à travers des mesures spécifiques de prévention et de lutte contre la corruption ;
5. Encourageons le renforcement de l'arsenal de transparence de la vie publiques et de dissuasion, en faisant évoluer la législation notamment en ce qui concerne l'enrichissement illicite, en liaison et en complémentarité avec la déclaration obligatoire du patrimoine. Conscients de l'ampleur de la prise en charge de ces dimensions, nous considérons que le recours aux instruments innovants et technologiques est une condition de réussite ;
6. Soulignons, la nécessité de créer un environnement propice à l'encadrement et au traitement pour une prévention efficiente des conflits d'intérêts, ainsi que la mise en œuvre de sanctions dissuasives capables de renforcer la prévention des comportements illicites que risquent d'engendrer ces situations de conflits d'intérêts ;
7. Incitons à renforcer la transparence et la prévention par la dissuasion, en tenant le public informé des cas d'actes de corruption et des mesures qui sont prises pour en sanctionner les auteurs, conformément à la réglementation en vigueur ;
8. Encourageons les échanges des expériences et des informations entre les autorités et institutions de prévention et de lutte contre la corruption, au niveau régional, continental et international et le renforcement mutuel des compétences et des expertises en matière de collecte, d'analyse, de gestion des données et d'élaboration de politiques de prévention du phénomène et de ses différentes manifestations ;

Culture de l'intégrité

9. Nous félicitons des initiatives et progrès relatifs à l'élaboration d'outils pédagogiques sur les concepts et principes d'intégrité et sur la prévention et la lutte contre la corruption et exhortons leur enrichissement par d'autres initiatives et leur promotion, à divers niveaux ;
10. Soutenons la promotion de la formation conceptuelle et pratique à tous les niveaux des secteurs public et privé et société civile, et appelons à l'intégrer dans les stratégies et plans nationaux de prévention de la corruption ;

Transparence et réforme des services publics

11. Sommes convaincus que la prévention de la corruption est indispensable pour assurer un service public conforme aux principes d'efficacité, de transparence et d'équité. Il en est de même pour le recrutement des ressources de l'administration, l'orientation de leurs efforts vers la satisfaction des besoins et attentes légitimes des citoyens, dans un cadre de promotion de l'intégrité, de l'honnêteté et de la redevabilité, et le respect des codes de conduite des agents publics ;
12. Insistons sur la nécessité de continuer à améliorer la transparence de la gestion des affaires publiques, notamment à travers l'adoption et le respect du droit d'accès à l'information, ouvert à l'ensemble des citoyens et facilité par les moyens innovants et technologiques ;
13. Incitons à la mise en place de programmes spécifiques en faveur de l'intégrité dans les organismes publics, en tenant compte de leurs caractéristiques et de leur mandat, et d'y introduire des règles de déontologie et de conduite permettant, entre autres, de prévenir et de gérer les conflits d'intérêts ;
14. Appelons à l'adoption des procédures garantissant la réactivité, la fiabilité, l'amélioration de la réglementation, la redevabilité, la transparence et l'impartialité des services publics ;
15. Encourageons l'adoption d'approches fondées sur la cartographie de risques de corruption, permettant de les cerner et de mettre en place les mesures capables de les prévenir et d'en empêcher les conséquences.

Monde des affaires

16. Encourageons le renforcement du dialogue public-privé pour agir conjointement en faveur d'un environnement des affaires libéré des pratiques de corruption et orienté vers la transparence, l'intégrité et la concurrence loyale ;
17. Réaffirmons l'importance de prendre des mesures pour prévenir la corruption dans le secteur privé, et l'adoption de codes de conduite et des démarches de conformité aux normes anti-corruption ;
18. Reconnaissons l'apport majeur de toutes les composantes du monde des affaires à prévenir et à dénoncer les actes de corruption et encourageons la mise en œuvre de mécanismes et d'actions permettant d'éliminer les obstacles à l'investissement productif et à l'accès équitable à la commande publique, y compris le renforcement des dispositions anticorruption dans les contrats et marchés ;
19. Réaffirmons le besoin impératif d'accélérer les réformes administratives en matière de simplification des procédures, d'accès à l'information et de transformation digitale, ainsi que la mise à disposition de mécanismes de recours efficaces et accessibles ;
20. Encourageons à promouvoir l'institutionnalisation de la gouvernance responsable dans les entreprises et l'adoption de mesures qui favorisent l'intégrité dans les entreprises publiques, notamment à travers des mécanismes de recensement, d'évaluation et d'atténuation efficace des risques de corruption ;

Société civile et jeunesse

21. Réaffirmons le rôle central que joue la société civile et les jeunes en matière de sensibilisation, d'éducation et de plaidoyer pour la promotion de la transparence, de l'intégrité et la participation à l'identification des foyers de corruption et des mesures de prévention y afférentes ;
22. Rappelons la nécessité de renforcer les fondements de l'Etat de droit et la consolidation et la protection des libertés et l'action de la société civile contre la corruption ;
23. Insistons sur la nécessité de renforcer la participation de la société civile avec ses différentes composantes, à la prévention de la corruption et à la lutte contre ce phénomène, à toutes les étapes du processus, depuis l'élaboration, des politiques et stratégies de prévention de la corruption, jusqu'à leur évaluation et recadrage. Pour cela, nous encourageons les initiatives visant à renforcer les capacités de ces entités à cet égard ;
24. Encourageons la représentativité des jeunes et des femmes dans le cadre du processus d'élaboration et de prise de décision ou de consultation lors de l'élaboration de réformes en matière de lutte contre la corruption.
25. Appelons à institutionaliser le cadre d'échange entre les autorités de lutte contre la corruption et la société civile ;
26. Déclarons l'importance de la mobilisation des jeunes et la valorisation de leurs apports, afin de promouvoir la culture de la probité et de la transparence et de renforcer le front de rejet des pratiques de corruption, notamment à travers des initiatives de type GRACE de l'ONUSC.
